مجلس النواب

فريق التقدم والاشـتـراكيـة الرباط في 2023/03/01

الرقم : 9017

الى السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

دور التصدي لاختلالات سلاسل التسويق في خفض الأسعار

السلام عليكم و رحمة الله وبركاته, و بعد.

السيد الوزير المحترم؛
في ظل ما يكتوي به المغاربة من غلاءٍ للأسعار، أصدر المجلسُ الاقتصادي والاجتماعي "نقطة يقظة" تؤكد على استعجالية إعادة تنظيم سلاسل التسويق وتقنين دور الوسطاء، وذلك بغاية التخفيف من ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية.
في هذا السياق، فإنّ منظومة تسويق المنتجات الفلاحية تعتريها عددٌ من الاختلالات، بما يُشَكِّلُ أحد الأسباب الرئيسة في ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية الأساسية. كما أن نسبة التضخم، حسب المندوبية السامية للتخطيط، بلغت مستويات قياسية تناهز 11 في المائة بالنسبة للمواد الغذائية.
وبالإضافة إلى العوامل الموضوعية المعروفة لغلاء الأسعار، فقد تم تسجيلُ غياب إطار حكامة شامل ومندمج لمسلسل تسويق المنتجات الفلاحية، مما يؤدي إلى استمرار الاختلالات في تنظيم الأسواق، خصوصاً في أسواق الجملة والأسواق الأسبوعية، فضلا عن انتشار نشاط المسارات الموازية، أي البيع خارج إطار القطاع المنظم. كما تمت ملاحظةُ ضعف قدرة الفلاحين الصغار والمتوسطين على تنظيم أنفسهم من أجل تسويق منتجاتهم في ظروف جيدة. علاوةً على تسجيل تأخر كبير في رقمنة مسلسل تسويق المنتجات الفلاحية وتثمينها.
إلى ذلك، فإنّ التعدد المفرط للوسطاء، وعدم خضوعهم لما يكفي من المراقبة، يؤدي إلى تفاقم المضاربة، وبالتالي إلى ارتفاع سعر البيع للمستهلك النهائي، إذ قد يتضاعف سعر المنتوج أحيانا، ثلاث أو أربع مرات.
ولأجل تنظيم مسارات تسويق المنتجات الفلاحية والحد من مضاربة الوسطاء، يُقتَرَحُ، على وجه التحديد، الإسراعُ بإصلاح أسواق الجملة وإصدار نصوص تنظيمية بهذا الشأن؛ وتطوير وتنظيم تجارة القرب؛ وتشجيع الفلاحين الصغار والمتوسطين على الانتظام في تعاونيات فلاحية؛ فضلاً عن وضع إطار قانوني لتقنين مجال تخزين المنتجات الفلاحية، بما يسمح بتأطير التخزين الاستهلاكي أو التخزين لأغراض فلاحية ومكافحة التخزين الاحتكاري؛ وتسريع التحول الرقمي لمجال تسويق المنتجات الفلاحية؛ وتوسيع نطاق مراقبة الأسعار ومحاربة المضاربات ومدى احترام قواعد المنافسة؛ وكذا إحداث مرصد للأسعار وهوامش الربح، للمساعدة على رصد أي سلوك غير مشروع لهوامش الربح على حساب القدرة الشرائية للمواطن.
على أساس كل ذلك، نسائلكم، السيد الوزير المحترم، حول الإجراءات التي يجب اتخاذها، من أجل تفعيل هذه المقترحات الوجيهة التي من شأنها إرساء جو الشفافية والنجاعة في مجال تسويق المنتجات الغذائية والفلاحية، وبالتالي التخفيف من وطأة غلاء المعيشة والحد من تدهور القدرة الشرائية للمغاربة.
وتقبلوا، السيد الوزير، فائق عبارات التقدير والاحترام.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

رشيد حموني